

تونس-حمى-الانقلابات-زمن-الانتخابات



من الواضح أن الانتخابات الرئاسية التونسية، دخلت مرحلة إشهار السكاكين الطويلة، حيث يعتمد كل مرشح إلى استعمال كافة الأوراق والوسائل قصد النيل من الطرف الآخر، وإن كان على حساب واجب التحفظ وعلوية القانون واحترام المؤسسات القضائية والدستورية المؤطرة لفعل الاقتراع.

بسرعة تحول الجدل من معركة برامج ومشاريع ورؤى ومقاربات، إلى تصفية حسابات شخصية يلتجأ فيها إلى التسريبات والرسائل الخاصة ويُداس فيها الحد الأدنى من أخلاقيات العمل والخطاب السياسي.

وعوضاً من أن يبني الخطاب السياسي للمرشحين على فرضية وجود قصور في العمل الحكومي وتعطيل في مؤسسات الدولة وضعف في الرؤية الاستراتيجية للبلاد، صار الخطاب مبنياً على مقدمات وجود مافيات في الحكم أو في المعارضة، تسعى إلى الانقضاض على السلطة بأي شكل من الأشكال، وتخطط للانقلاب على الشرعية.

الوصول إلى هذا المنحدر في الخطاب والأداء السياسيين، خطير للغاية، فأن تنعت قوى في المعارضة بـ"المافيات"، وأن توصف مراكز حكومية في الدولة بـ"العصابات" و"الكتائب" و"اللوبيات"، هو مؤشر واضح على أن المسألة لم تعد قضية تنافس انتخابي على مواقع السلطة، بل صارت استحقاقاً لإنقاذ الدولة من الدولة الموازية ممثلة في المافيات أو العصابات أو غير ذلك.

الخطر في هذا الخطاب ليس مضمونه ومنطوقه فقط، بل ما يمكن أن يستدعيه من نتائج. فتقديم تمثيلات عن جزء من المعارضة بأنها مافيات يفترض استبعادها نهائياً عن السياسة والحكم، وإطلاق اتهامات للسلطة بـ"اللوبيات" و"العصابات"، يستدر نتيجة أنها باتت خطراً على الانتقال الديمقراطي وعلى مؤسسات الدولة.

وفي الحاليتين، استهداف خطير للمناخ الانتخابي ولعملية التراكم الديمقراطي، واعتداء على السلطة القضائية والأخطر تطويع لمؤسسات الدولة في المعركة الانتخابية.

وكلما استهان الخطاب السياسي للفاعلين السياسيين، الذي من المفروض أنهم رجال الدولة وصانعو الوعي، بمصطلح "المافيات" وتعابير "العصابات"، دون ترو وورصانة تحتاجهما للحظة الاقتراعية في البلاد، كلما صارت مقولات الانقلاب، مقولات تلازمية مع أجواء التخوين وسياقات التشويه.

باتت تونس اليوم، عاصمة الانقلابات الفاشلة ضد الشرعيات الهلامية من قبل "المنقذين" الذين جندهم التاريخ لتجنيب تونس سيناريوهات

عبدالكريم الزبيدي، يتحدث عن وصفه المنقذ من "انقلاب" البرلمان على رئاسة الجمهورية، وسليم الرياحي يشير بكل اعتزاز من منفاه الفرنسي إلى إسقاطه "انقلابا" استهدف رئاسة الجمهورية من قبل رئيس الحكومة الحالي بالتواطؤ مع النهضة، والأوساط القريبة من نبيل القروي تؤكد حصول "انقلاب رمزي" على الرئيس السابق الراحل الباجي قائد السبسي، و"شبه انقلاب" قضائي لإزاحة القروي من السباق الانتخابي، والمنصف المرزوقي يحدثنا بين الفينة والأخرى عن "الانقلاب" الإقليمي المتربص بالتجربة الديمقراطية التونسية الوليدة

حمى الانقلابات الحقيقية منها أو الافتراضية، الواقعية منها أو الخيالية، تفرض واقعا انتخابيا غير صحي، قوامه وجود "انقلابيين متربصين" بالدولة والشرعية في مقابل "المنقذ" الذي يعرف جيدا الغرف السوداء وماكينات التشويه والشيطنة

المفارقة أن الغالبية تقريبا تتحدث عن انقلاب استهدف الرئيس في وقت معين، وكأن لسان حالها يقول نحن من أسقط الانقلاب على الرئيس السابق ونحن الأولى بالكرسي الذي دافعنا عن شرعيته ومشروعيته، وإن كان في روايتها الكثير من اللغظ ونقاط الاستدراك والتحفظ

هل هناك انقلاب في الديمقراطيات، أو بالمؤسسات الشرعية التي انتخبها الشعب لممارسة السلطة، هل هناك استيلاء على السلطة عبر مؤسسات التشريع ووفق القانون يقع إسقاطه من خلال الدبابات والمدرمات، صراحة لا نظن، ولكن ما نؤكد أنه في صناعة صورة المنقذ من الانقلابات المشبوهة تجاوزت الانقلابات حقيقية يبصرها التونسي في واقعه المعيش

فالتونسي الذي يبصر يوميا انقلابا صريحا وواقعا وبتواطؤ من كافة الأطراف المحلية والخارجية على قوته وعلى مرتبه الشهري وعلى قدرته الشرائية صار عاجزا عن مواجهة تكاليف الحياة، يريد من يوقف هذا الانقلاب الشره والشرس

والمجموعة الوطنية التي تبصر يوميا انقلابا صريحا واستهدافا ممنهجا للخدمات العمومية من تعليم وصحة وسكن ونقل، لصالح مراكز نفوذ خاصة، تريد منقذا حقيقيا لهذا الانقلاب ضد الصالح والمرفق العام

إن كانت من صورة منقذ فليكن ضد انقلاب معيشي يعيше التونسي يوميا ويعرفه الشباب الذين بات الكثيرون منهم يحملون بالهجرة ولو كانت في شكل نصف انتحار في أمواج البحر المتوسط، أما بناء صورة منقذ لانقلابات مشبوهة، فلن يكون أكثر من فقاعات مائية تتلاشى بمجرد انتهاء الانتخابات واستمرار الانقلاب الحقيقي ضد المواطن والوطن

نقلا عنالعرب*